«جزيرة غمام»... الإبداع مكتملاً

بسمة النسور

تجتمع في مسلسل «جزيرة غمام» كل عناصر النجاح المطلوبة في العمل الدرامي، ابتداء من أغنية الإشارة البديعة التي أدّاها علي الحجار بصوته القوي العميق، معيداً إلى ذاكرتنا رائعته في شارة «المال والبنون» (قالوا زمان). وقد سجّل المسلسل أعلى نسب مشاهدة في السباق الرمضاني، وحاز استحسان النقاد والجمهور الذي وجد في العمل عودة إلى زمن درامي جاد وجميل، طال الشوق إليه. وهو من تأليف الكاتب البارع عبد الرحيم كمال، الذي قدّم نصاً مكتوباً بعناية فائقة في رسم الشخصيات، وفي مسار الأحداث المترابطة المسبوكة بحرفية عالية، ومن إخراج المتميز حسين المنباوي، وقد نجح بشكل ملحوظ في ترجمة النص بصرياً، من خلال الاعتناء بأدق التفاصيل، إلى تحفة درامية تحترم ذائقة المتلقي، وتحفّز مخيلته، وتوقظ فيه الجانب الروحاني العميق، وتؤكد على قيم الخير والمحبّة والتسامح والجمال. وتألق في العمل ممثلون مبدعون في أداء أدوارهم، من أبرزهم أحمد أمين وطارق لطفي ومي عز الدين ورياض الخولي ووفاء عامر وغيرهم. يعود زمن «جزيرة غمام» إلى حقبة في المرحلة الخديوية في مصر. وتدور الأحداث، ذات الطابع الفانتازي، في جزيرة نائية، يعمل أهلها البسطاء في صيد السمك، ويسود مجتمعهم الصغير الحب والسلام والتضامن، يحتكمون في شؤون دينهم ودنياهم إلى شيخ صوفي، يحظى بمحبة سكان الجزيرة وتقديرهم، غير أن الشيخ يظهر في الحلقة الأولى وهو على فراش الموت، يوصي تلاميذه الثلاثة الذين ربّاهم كأبنائه، ويعهد إلى كل منهم بمهمة معينة، أصغرهم عرفات، وهو الشخصية المحورية في العمل، أدّاها باقتدار كبير الفنان أحمد أمين. يحزن أهل الجزيرة لرحيل شيخهم الجليل، وينتابهم القلق والشك في قدرة تلاميذه على ملء الفراغ الذي حلّ برحيله. وفي الوقت ذاته، يكتشف الصيادون جثة صبية فقيرة مقتولة وملقاة في البحر، ما ينزع عن سكان الجزيرة إحساسهم بالأمان. وفي تصعيد مبكّر للأحداث، تصل إلى الجزيرة جماعة غريبة من الغجر، عرفوا في الجزيرة بـ«طرح البحر»، يقودها رجل جشع وشرير، يطمح إلى الاستيلاء على الجزيرة، من خلال إغواء أهلها، وتزيين المفاسد في نفوسهم من خمر وقمار ودعارة. وقد أبدع الممثل القدير طارق لطفي في تجسيد ملامح هذه الشخصية الشيطانية التي تمثل الشر المطلق في سعيها إلى الخراب. يحتدم الصراع بينه وبين عرفات، الشاب الصوفي الزاهد، المتأمل في الحياة والوجود الباحث عن الحقيقة، المحرّض على المحبة قيمة كبرى في الحياة. تفاصيل جمالية كثيرة في المسلسل تستدعي التوقف. يجد المتلقي نفسه منحازاً بالكامل إلى عرفات الذي يمثل الخير المطلق، من دون إغفال لحظات الضعف والتردّد، والخطأ أحياناً، ما ينأى بالنص عن التقسيم الكلاسيكي الساذج لأدوار الشخصيات، فثمّة سحر وغموض جذّاب يكتنف شخصية عرفات الذي يتقارب إنسانياً مع «العايقة» التي تمثل الغواية، ما يضع سلوكه في دائرة الشك أمام سكان الجزيرة الذين ينبذونه في مرحلة ما قبل أن تتكشف الحقائق. وينجح عرفات في تخليص عايقة من قوة الشر التي أحاطت بها منذ طفولتها. وهنا لا بد من الإشارة إلى موهبة هذه الممثلة المبدعة التي تقمّصت شخصية العايقة الغانية الحزينة المقهورة في تحولاتها وتأرجحها بين قوى الخير والشر برشاقةٍ وقدرة فائقة على الإقناع. تبلغ الأحداث ذروتها في استعارة ذكية من الكاتب لقصة الطوفان في النصوص الدينية، حين داهمت سكان الجزيرة عاصفة شديدة، كانت حدّاً فاصلاً وحسماً للصراع بين زعيم الغجر وعرفات الذي أعد ملاذاً آمناً بين جبلين، احتمى فيه أهل الخير فيما ابتلعت كل من تبعوا غواية الشر، لتعود الجزيرة إلى سكينتها وسلامها القديم، غير أن الكاتب رفض رشوة المتلقي وتضليله، فأنهى المسلسل بعودة لطفي وأعوانه، ليؤكد حتمية استمرار الصراع بين الخير والشر، استكمالاً لقصة الوجود منذ قابيل وهابيل.

تحية لصنّاع «جزيرة غمام»، وقد أبدعوا في تقديم هذا المسلسل الممتع، وهو يستحقّ، لفرط ثرائه، المشاهدة أكثر من مرة.

هل يلجأ أبو مازن إلى طرق خلاقة؟

داود كتّاب

أدّى استشهاد الصحافية شيرين أبو عاقلة ورد الفعل الفلسطيني والإقليمي والدولي، ثم القمع الهمجي لجنازتها، إلى إعادة الزخم للقضية الفلسطينية وللحق الوطني الفلسطيني، ولو مؤقتاً. ولكن هذا الاهتمام، كغيره في السابق، لن يكون ذا فائدة، إذا لم تنجح القيادة الفلسطينية في ترجمة هذا الزخم الإعلامي والسياسي وردود الفعل العالمية القوية إلى نتائج ملموسة في الحلبة السياسية.

التشرذم الفلسطيني وتوقع أن يأتي الخلاص من الخارج أصبحا ميزتي الفترة الحالية التي غاب عنها الفكر المبدع واسترجاع زمام المبادرة السياسية. في ظل هذا كله، يطل علينا الأستاذ الجامعي الأميركي جيروم سيغل باقتراح مبني على فكرة تقديم اقتراحات أحادية الجانب بدون انتظار الطرف الآخر أو للأطراف الدولية أن تضغط لحل قضيتنا. وهو اقتراح مبني على ضرورة محاولة إعادة الحياة إلى اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين في الأمم المتحدة، والمعروفة بالأحرف UNSCOP، وتشكلت عام 1947، من خبراء اختيروا من 11 دولة (ليس أي منها دائمة العضوية في مجلس الأمن)، وكانت من اقترح قرار تقسيم فلسطين رقم 181. وفي ذلك الوقت، رفضت القيادات الفلسطينية لقاء الوفد، ما نتج عنه اقتراح التقسيم، والذي جرى تمريره بعد ضغوط على أعضاء في الجمعية العامة.

أما الآن، فمع رفض إسرائيل التعامل مع الجانب الفلسطيني في أي أمر سياسي، لا بد، حسب مبادرة البروفيسور سيغل، استغلال الوضع لطرح فكرة متكاملة تحظى بموافقة شعبية فلسطينية من خلال استفتاء عام. وقد طرح الأستاذ الجامعي فكرته في كتاب له أصدرته جامعة كاليفورنيا بالإنكليزية باسم «غصن الزيتون من فلسطين»، وستنشر ترجمة بالعربية له في إحدى الصحف الفلسطينية قريباً. وسيغل معروف لدى القيادات الفلسطينية، وقد التقى مع الرئيس محمود عباس، وعرض عليه فكرة إعادة إحياء اللجنة الدولية.

ومعروف أن قرار التقسيم أصبح في ما بعد أساس إعلان استقلال فلسطين، وقد جرى ذلك بمبادرة من جانب واحد، الأمر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر في 1988/11/15. ولكن مقترح سيغل يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، ويطرح حلاً جديداً فيما يتعلق بموضوع تنفيذ حق العودة للاجئين. وعلى الرغم من المقاطعة الفلسطينية للجنة الخاصة للقضية الفلسطينية قبيل صدور قرار التقسيم، إلا أن جيروم سيغل يعتقد أن القيادة الفلسطينية ستستقبله، فيما تتوقع مقاطعة إسرائيل، الأمر الذي يضمن صدور قرار أكثر ميلاً إلى المطالب الفلسطينية. والاقتراح مبني على احترام رغبة الشعب الفلسطيني في استرجاع كل الأراضي المحتلة عام 1967، وهنا يطرح سيغل تبادل أراضٍ بنسبة 100%، وأن تكون الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس، حسب اقتراح الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون، ويجرى تبادل الأراضي من خلال إعادة 50 قرية تم تهجيرها إلى الدولة الفلسطينية، ما يعني عودة 500 ألف فلسطيني إلى قراهم التي ستصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية، فيما يستمر حق المهجرين من 350 قرية بضرورة المشاركة في وضع تمثال يشرح النكبة الفلسطينية. كما يقترح سيغل تعويضات بمبلغ 400 مليار دولار للاجئين، وأن تقدّم فلسطين اقتراحاً لمجلس الأمن، تدعمه دولتان، مثل النرويج وألمانيا، يتضمن إعادة تأكيد حق تقرير المصير، وأن يجرى عرض الاقتراح المتكامل للتصويت الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في استفتاء عليه، وفي حال نجاحه، بموافقة الشعب، يقدّم إلى رئيس إسرائيل، بهدف إقناع الإسرائيليين بضرورة التعامل معه. مؤكّد أن اقتراح سيغل يتطلب تفكيراً وقدرة على اتخاذ قرار خارج عن الصندوق، الأمر الذي ليس معتاداً من قيادة عبّاس المحافظة، والتي لا تدخل في مغامرات سياسية غير معروفة نتائجها مسبقاً. ولكن يبقى السؤال: ما الذي سيفعله الرئيس عند نفاد المدّة التي اقترحها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكانت اقتراحات قريبة لاقتراح سيغل أم مختلفة عنه. ولكن، هل هناك من يفكّر باستراتيجيةٍ لها فرص للنجاح، ويمكن للشعب الفلسطيني أن يلتفّ حولها؟

(كاتب وإعلامي فلسطيني)

ضجّة الانقسام في رحيل مظفّر النواب

سيّار الجميل

رحل الشاعر العراقي مظفر النواب، في الشارقة، ودفن جثمانه في بغداد. وثارت موجة من الضجيج بين من جعله عملاقاً لا يبارى ومن وجدها مناسبة للتعبير عن سخطهِ عليه لأسباب سياسيّة وأيديولوجية، ولولا بعض «قصائد» بصوته وصورته لما صدّق أحد أقوالاً لهؤلاء. وقد كان مظفر كلما ألقى مقطعاً كيدياً وجارحاً جوبه بالتصفيق، وغالباً من دون أن يفهم سامعوه «خطورة» ما كان يقول.

التقيت بالرجل مرتين، في دمشق 2001 وفي أبوظبي 2005، وحادثته وحاورته، وهو معروف براديكاليته ودفاعه عن الحرّيات والتقدّمية. أما أدبه، فهو شاعر نجح بمهارة في شعرهِ الشعبي في العراق، لكنّ شعره الفصيح لا يرقى إلى قوة شعراء من رصفائه. كنا نسمع أشعاره الشعبية، ولم أكن أفهم ما يريد قوله، كونه يستخدم مفرداتٍ من لهجة جنوب العراق، فكان يسعفني أصدقاء من هناك، لأعرف ما يقول، وأنا ابن الموصل. وحتى اليوم، من الصعب أن تُفهم لهجات العراق المحلية بين العراقيين، فكيف سيفهم أبناء العربية ما يقول مظفر النواب؟

ليس مقصد هذه المقالة أن تكون عن النواب نفسه، وإنما النظر في الضجّة المثيرة للجدل بانقسام العراقيين إلى من معه ومن في الضدّ منه، ويشكّل انقسام المثقفين العراقيين هذا ظاهرة خطيرة، كما التعبير سياسياً عمّا يريدونه، خصوصاً في مناسبات مثل هذه، وكأنهّم ينتظرون حدثاً معيناً كي يزيدوا من غلوائهم في التعبير مدحاً أو قدحاً، وهو انقسام يعبّر عنه سياسياً وأيديولوجياً، لكنّه اجتماعي وثقافي عميق له تعقيداته المركّبة. وهنا تطرح ملاحظاتٌ نقدية توجب التفكير في البحث عن أجوبة لها، وثمّة من يردّد ناصحاً بابتعاد أيّ مثقف ومبدع عن التخندق السياسي واستحضار التاريخ على طريقته لأنّه في هذا يؤذي مجتمعه. لكنّ النصيحة لن تجدي نفعاً، فالسياسة مستنقع آسن، يجد المثقف، وحتى المبدع، بضاعته فيه، أكان مع التيار أم يعوم ضدّه.

نشرت جملة هائلة من المعلومات بعيْد رحيل الرجل، توجب التحرّي عنها، فلم تكن معروفة، ولم يكتبها أصحابها في حياته، فلماذا تنشر اليوم بعد ساعات من دفنه؟ وقد أحدث استقبال جثمانه وتشييعه حكومياً في بغداد موجة صاخبة إعلامياً وسياسياً، وقد دهش بعض من المثقفين من كلّ هذه الحفاوة الحكومية التي استقبل بها جثمان الفقيد، والتشييع الرسمي الذي لم تفعل مثله الحكومة الحالية عند وفاة أدباء وعلماء ومثقفين مبدعين عراقيين كبار، ما أثار موجة اتهامات وردود فعل مضادة.

لم يكن الناس يدرون أنّ مظفر النواب التقى صدّام حسين، الذي منحه جواز سفر خلال 48 ساعة من طلبهِ، إثر الإفراج عنه من السجن الذي اعتقل فيه عام 1969، وكان للشاعر الوزير شفيق الكمالي فضلٌ في الإفراج عنه ولقائه بالسيد النائب وقت ذاك، كما كانوا يطلقون على صدّام. ثم غادر مظفر العراق بعد رفضه أيّ منصب دبلوماسي عرض عليه، وبدأ حملته ضد النظام السابق، بمعنى أنّ الرجل لم يشتره النظام السابق.

ربما يختلف معه كثيرون بسبب مواقفه السياسية أو استخدامه لغة نابية فظّة وألفاظاً بذيئة وجارحة، لكن هناك من يعتقدون أنّ السبب الحقيقي وراء هذه الموجة الصاخبة ضدّه أبيات من شعرهِ، أعلن فيها، ضمن قصيدته «وتريات ليلية»، استخفافه بزوجات النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وتهكّمه بـ«الردّة تخلع ثوب الأفعى» بالخليفة عثمان بن عفان، وعورة «ابن العاص» و«سوءة الشورى»، كما وصفها. وتسميته نفسه القرمطي، وتعبيره «وللقرمطية كلّ انتمائي» وغيرها. وقد أحرقت نعوته هذه التي اختارها، عن قصد وسبق إصرار، رصيده الشعري والسياسي في مجتمعاتٍ عربيةٍ كاملة، تأتي من مبدع مثقف وشاعر شهير، وليس من رجل دين طائفي مسعور. فضلاً عن صمتهِ عمّا جرى في العراق من مجازر حدثت بعد 2003 بحجّة المرض والشيخوخة. ويضاف إليها عدم إدانته القتلة المجرمين والمليشيات القذرة التي قتلت مئات من الشباب العراقيين المتظاهرين. كما لم تسمع منه أيّ إدانة شعرية للاحتلالين الأميركي والإيراني، في حين عرف الرجل بصلابتهِ ضد الاستعمار وكلّ أعوانه الخونة، وكان مناضلاً حقيقياً في السجون التي أنزلوه فيها، ومنها «نقرة السلمان» الصحراوي، أو بقاؤه محكوماً بالإعدام في سجن الحلة قبل حفره، مع سجناء مثله، نفقاً، والهرب إلى الحرية، فراراً من أحكام الإعدام، فهرب وجرت ملاحقتهُ من بلد إلى آخر، حتى استقر في سورية. فضلاً عن غرابة التناقض بين من سفّه وجودهم من «الأعراب» في الجزيرة العربية والخليج العربي، كما سماهم غير مرة، ووجوده محتضناً منهم حتى رحيله في لحظاته الأخيرة. ووصل شتمه العرب صراحة «بين بغداد وجدّة». وثمّة ثوابت على أيّ مبدع المحافظة عليها في حياته، بمثابة خطوط حمراء، فسوف يحرق أوراقه كلّها إن لم يكن اليوم، حيث عواطف الناس معه، لكنّه يسجل نقاط ضعفه أمام الأجيال المقبلة. ليست المشكلة فقط في شعر مظفر النواب، والحاجة إلى دراسته ونقده بعناية. وقد قال سعدي يوسف عنه إنّه بارع في شعره الشعبي واللغة المحكية، وليس في نثره الشعري بالفصحى، مع استخدامه المفردات الجارحة والتوصيفات المبتذلة التي روّجها بمتعة، حتى في الأوساط العربية، وإنّما المشكلة في الانقسام الثقافي العراقي اليوم، ذلك أنّ مؤيديه وعشّاقه لا يعترفون بأنّ دور مظفر النواب المبدع انتهى مع عام 2003، ولم يعترفوا بأنّه لازم الصمت على ما حدث من فجائع في العراق، مقارنة بمعارضيهِ ومنتقديه الذين يدينون عليه صمته، ويتهمونه بأسوأ الصفات، ويسقطون ذلك على نضاله وصفحات حياته، بل واتهامه أيضاً باتهاماتٍ شتى، في مقدّمتها «الطائفية»، وقد منحهم بنفسه أسانيد على ذلك بصوته وصورته في لحظة خاطئة، استحضر فيها التاريخ متمايزاً من دون مراعاة مشاعر الملايين. أتمنى مخلصاً أن تهدأ مشاعر كلّ الأطراف، احتراماً للرجل، وقد رحل عنّا، والتعامل مع إشكالاتٍ كهذه بهدوء وحكمة.

> لم تُسمع من مظفر النواب أيّ إدانة شعرية للاحتلالين الأميركي والإيراني في العراق

(مؤرّخ عراقي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

سورية ضحية المتغيرات الجيوسياسية

غازي دحمان

بخطى متسارعة، يسير العالم نحو التغيير، وربما قلائل يعترفون بذلك، لكن مؤشرات التغيير تكشف عن نفسها يوماً بعد آخر، فالعالم، بعد حرب أوكرانيا، لن يكون كما قبلها، ومنطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران لن تكون كما كانت قبله، ثمّة خرائط، بشعوبها وثقافاتها، ستتغير باتجاه التفكّك أو صوب الاندماج، القسري أو الطوعي.

إنه نظام دولي جديد، بهيكلية ومعمار مختلفين، وفي هذه الحالات، تبدأ التغيرات من الخواصر الرخوة، والتي تسمّى، في الاستراتيجيات، مناطق النفوذ المهمة، تلك المناطق تشكّل مختبرات لمدى تقبّل الفاعلين الدوليين الديناميكيات الجديدة ودرجة تأثيراتها في تفاعلاتهم، وغالباً ما تتحوّل هذه المناطق إلى شواهد على هذا التغيير وحدود له. وبالنظر إلى أوضاعها وظروفها الجيوسياسية، تبدو سورية أكثر الدول تأثراً بهذه المتغيرات، التي تحصل في لحظة فراغ للقوّة في المجال السوري، فراغ يمكن وصفه بالشامل: خريطة سياسية ممزّقة بين خمسة جيوش احتلال، نظام سياسي يجرى تحريكه من الخارج ويقع تحت تأثير قوى وصائية، معارضة تديرها أطراف خارجية وتعمل في الغالب لصالح أجندات هذه الأطراف.

يتخذ التنافس على سورية شكل صراع على تفاصيل جغرافية هنا وهناك، لكنها تشكل في المشهد العام أجزاء حيوية لمقاطع جيوسياسية، حيث يبدو من المذهل أن تصرف إيران طاقات كبيرة في سورية للسيطرة على طرقات عابرة لصحارى تدمر ودير الزور، وتدخل في منافسات حادّة مع روسيا، شريكتها في محاربة المشروع الجيوسياسي الأميركي، على موقع عسكري هنا وقاعدة هناك، فيما صرفت روسيا وتركيا طاقاتٍ كبيرة من أجل السيطرة، أو استعادتها أو تثبيتها على الطريق الدولي M5، واضطرّت إسرائيل لشن ألف غارة جوية للحفاظ على الشريط الحدودي القريب من الجولان خالياً من الوجود الإيراني.

في المشهد العام أيضاً، تخرج سورية من إطار المنظومة العربية، ما الهم في ذلك ما دام النظام الإقليمي العربي نفسه يتفكّك؟ حيث تمكن ملاحظة ظهور اتجاهات جديدة لغالبية الدول العربية خارج النظام الإقليمي العربي الذي لم يعد يهتم به أحد، فدول الخليج الفاعلة، كالسعودية والإمارات، تتجه صوب بناء مجال جيوسياسي خاص بها في أفريقيا وتعمل على تعميق علاقاتها مع دول المحيط الهندي. وتركز مصر جهودها على حوض النيل الذي سيشكّل هاجساً لها في العقود المقبلة، فيما تذهب دول المغرب باتجاه الانخراط أكثر في علاقاتٍ تفاعليةٍ مع دول الاتحاد الأوروبي، نظراً إلى اتساع المصالح بين الطرفين. أما ما نلاحظه من محاولات تقارب بعض الأنظمة العربية مع سورية، فهو لا يخرج عن كونه سياساتٍ مناكفةً بين الفاعلين ومحاولات تثقيل أوراق المساومة في مواجهة بعضها بعضا.

على الأرجح، تسير وحدات النظام العربي بهذه التوجهات تحوطاً من المتغيرات الجيوسياسية التي رأت نذرها تتشكّل منذ مدة في سماء الشرق الأوسط، حيث لم تعد أميركا راغبةً في الحفاظ على الشكل القديم لهذه المنطقة، طالما أن بقاءه مشروط باستمرار تدفيع الخزائن الأميركية طاقات كبيرة للحفاظ عليه، فضلاً عن تقديرات أميركية أظهرتها طريقة تفاعل الإدارات الأميركية مع ثورات الربيع العربي، مفادها أن هذا الشكل القائم لم يعد قادراً على مواكبة المتغيرات العاصفة التي ينخرط العالم في أتونها في المرحلة الراهنة، فالحياة للأقوى والأقدر.

تبدو سورية ساحة مثالية لممارسة الألعاب الجيوسياسية بالنسبة لجميع اللاعبين الإقليميين والدوليين. السيناريو الأكثر رجحاناً: استمرار بقائها منصّات للصراع بين جملة الفاعلين المتنافسين، وقد يؤدّي احتدام الصراع بين روسيا والغرب في أوكرانيا إلى نقل جزء من هذا الصراع في مرحلة لاحقة إلى سورية، وتبعاً لذلك، يصبح تقسيم سورية، أو وضع حدودٍ نهائية لمجالات نفوذ الفاعلين في سورية، أمراً واقعياً وضرورياً وجزءاً من قواعد الاشتباك، حيث سيسقط من يد روسيا ذريعتها الضعيفة أصلاً، والتي تقوم على تقسيم القوى المنخرطة في اللعبة السورية بين أطراف خارجية شرعية مدعوّة من نظام الحكم وأطراف غير شرعية. في هذه الحالة، ستكون سورية أمام صياغة جيوسياسية جديدة مناقضة للصيغة التي كانتها عقودا سابقة من زمن تشكّل الدولة الوطنية فيها.

السيناريو الأقل رجحاناً: تشكّل مقاومة وطنية، على نمط المقاومة الأوكرانية، في مواجهة الجيوش الخمسة التي تحتل سورية، ومعها قوات نظام الأسد والمجاميع الإسلامية، وهو أمر غير محتمل في الأفق المنظور لأسبابٍ عديدةٍ، أهمها تمزّق الروح الوطنية وعدمُ التوافق على سردية وطنية موحدة، فضلاً عن افتقاد الشخصية الوطنية الجامعة.

لا حلول لسورية في الأفق، سورية نفسها ستكون حلاً لصراعات جيوسياسية إقليمية ودولية، فالمطلوب من الجغرافية السورية أن تكون في المرحلة المقبلة وسائد أمان لامتصاص حدّة الصراعات الجيوسياسية العالمية.

> السيناريو الأكثر رجحاناً استمرار بقائها منصّات للصراع بين الفاعلين المتنافسين

(كاتب فلسطيني)

كيف أدرك قيس سعيّد عتبة «الجمهورية الجديدة»؟

المهدي مبروك

أحكم الرئيس التونسي، قيس سعيّد، قبضته على الحياة السياسية في بلاده، منذ أكثر من نصف سنة، وها هو يعلن يوم الجمعة الماضي بعث «الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة»، وعيّن رئيساً لها، أستاذ القانون الدستوري المتقاعد، الصادق بلعيد، الذي لا يذكُره التونسيون إلا وقد ربطوا اسمه بالفشل الذريع، حين تولى نيابةً عن الدولة التونسية إدارة ملف الجرف القاري، في أثناء النزاع عليه مع ليبيا في محكمة لاهاي الدولية التي أصدرت حكمها في 24 فبراير/ شباط 1982، لتخرج تونس بخفي حنين، وهي التي رفضت مقترحاً ليبيا ينصّ على الاستغلال المشترك لهذه المنطقة البحرية الثرية بالنفط.

لم يكن الأمر مفاجئاً. استولى الرئيس سعيّد، بحكم الأمر الرئاسي عدد 117 الصادر في 22 سبتمبر/ أيلول 2021، والمتعلق بالتدابير الاستثنائية، على جميع السلطات تقريباً، التنفيذية والتشريعية والقضائية، حتى عدّ بعضهم ذلك الأمر دستوراً مؤقتاً، وهو الذي بموجبه منح سعيّد لنفسه صلاحيات واسعة، تجيز له التدخل في جميع مرافق الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد وغيرها من دون رقيب أو حسيب، وبعد أن تخلص من السلطة التشريعية (البرلمان). امتدت يد الرئيس إلى جميع المؤسّسات التي بنتها الدولة قبل الثورة وبعدها. باشر في تفكيك مؤسّسات الانتقال الديمقراطي، واحدة تلوى الأخرى، خصوصاً التي استشعر أنها ستحدّ من صلاحياته، وكان البرلمان أولى ضحاياه، حين حله ليلة الانقلاب، وأضاف، في الليلة نفسها، حلّ الحكومة التي كانت أحد توافقات الكتل البرلمانية حسب دستور 2014، وهو الذي لم يسلم منه لاحقاً، إذ عمد إلى تقطيعه رويداً رويداً، محتفظاً منه ببعض الأبواب، وملغياً أخرى.

لم يكن ذلك سوى تدرّج في بيداغوجيا الانقلاب في البلاد التي «أبهرت العالم» بثورتها، كما أشاد بها الرئيس الأميركي الأسبق، أوباما، ثم أبهرت العالم أيضاً بانقلابها، فنحن فعلاً أمام انقلاب خلاسي، فهو شكل من الانقلاب على الدستور من دون إلغاء صريح له، وهو أيضاً شكل من انقلاب عسكري من دون أن نرى عسكرياً واحداً يلقي بياناً أو يقول جملة سياسية، وهو شكلٌ من انقلاب تستطيع أن نسميه هكذا، من دون أنْ تدفع ثمن ذلك اعتقالاً أو ملاحقة، ولو إلى حين. ويواصل سعيّد وزحفه على جميع السلطات التي يمكن أن تحدّ من نهمه السلطوي: كانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أولى ضحاياه، فقد أُغلِقَت مقارّها وأُوقِف رئيسها المحامي والعميد السابق، شوقي الطبيب، الذي وُضع تحت قيد الإقامة الجبرية بشكل تعسفي. ثم تلا ذلك حل المجلس الأعلى للقضاء، ثم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إلخ، ولا تزال الجرّافة تسحق ما تجده على طريقها.

ومع ذلك، ستظل هيئات وهياكل خارج سيطرته، خصوصاً التي لا يمكنه قانوناً تعيين مسيّريها، ولذلك ظل الرئيس باحثاً عن حلٍّ يمكن أن يطلق يديه فيها حتى لا تفلت من نفوذه. فكّر ودبّر فوجد الحل، استنساخ الانقلاب، وتعميم وصفته وتفجيرها من الداخل، كما يحلو له ترديد ذلك، خصوصاً أنها جُرِّبَت مع هيئات وهياكل بشكل ناعم. يبدأ الأمر باستدعاء الرئيس الرقم الثاني فيها، نائب الرئيس أو أمين سرّها. وهنا تبدو الرسالة واضحة، يريد رئيس الجمهورية تطهير المنظمة من الفاسدين، وهو لا يرضى التعامل مع مسؤولها الأول. بدا أن «انقلاباً داخلياً ثانياً» يجري حالياً في اتحاد الفلاحين، ولم يُخفِ «الفلاح المنقلب» في تصريحات عديدةٍ لوسائل الإعلام أن الرئيس سعيّد طلب منه ذلك. وحين استدعى سعيّد نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، كانت الرسالة واضحة، أن عهد رئيسها السابق الشرعي نبيل بفون قد طُوي، لأنه عبّر عن موقفٍ مناهض للانقلاب، داعياً إلى احترام الدستور. كان في وسع الرجل أن يعبّر عن ولائه، ويبدي طاعته للرئيس، حتى يظلّ إلى ما لا نهاية في منصبه ذاك، غير أنه لم يفعل احتراماً لذاته، وللقوانين التي منحته تلك المكانة.

كانت المهمة واضحة أمام الرئيس، حتى يتيسر إحكام انقلابه: تفكيك المنظمات الوطنية التي يمنحها القانون استقلالاً ما عن جميع السلطات، خصوصاً أنها منظماتٌ نشأت حتى قبل دولة الاستقلال. وكانت هذه المنظمات، منذ إعلان الانقلاب مترددة أو متحفظة، فإذا كان الاتحاد العام التونسي للشغل قد ساند «إجراءات 25 جويلية»، فإنه ظل يشتبك مع الرئيس من حين إلى آخر، واتهمه برفض «التشاركية»، وبالاستفراد برسم مستقبل البلاد بشكل أحادي. أما الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فقد كالت بمكيالين في قضايا الانتهاكات التي طاولت نواب البرلمان المنحلّ، وغضت الطرف عن أشكال التضييق، وحتى السجن، التي طاولت إعلاميين ومدوّنين، وذلك لأسباب أيديولوجية تحديداً. ووقعت الرابطة تحت سيطرة تيار يسراوي، يعتقد أنه حان الأوان لتصفية خصمه التاريخي، الإسلاميين ومن اقترب منهم، وذلك ما دفع ثلة من الحقوقيين البارزين والمستقلين إلى إعلان تأسيس الهيئة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. غير أن عمادة المحامين، وهي الشريك الثالث للمنظمتين السابقتين في تنظيم الحوار الوطني سنة 2014، اصطفت مع الانقلاب قلباً وقالباً في شخص عميدها إبراهيم بودربالة، وذلك ما أحدث تململاً في أوساط المحامين الذين ينتظرون الانتخابات التي ستجري خلال أسابيع، من أجل حسم الأمر ديموقراطياً. أما اتحاد الأعراف، وهو الشريك النهائي والرابع لما سبق ذكره من منظمات وطنية، فقد ناله من الانقلاب الكثير من التهديد والوعيد، وقد سلط عليهم سيف المحاسبة بتهم عديدة، علاوة على الشتيمة التي لاحقتهم منه، فهم «فاسدون» و«مضاربون»، إلخ.

بسط الرئيس يده على هذه المنظمات الوطنية، التي لن تشارك في «الحوار الوطني»، ولن تنخرط في مسار تأسيس «الجمهورية الجديدة» التي لا يعرف الرئيس رقمها. فطوراً يقول: «الجمهورية الثانية»، وطوراً آخر يسمّيها «الجمهورية الثالثة». ويبدو أنه سيذهب منفرداً لرسم جمهورية شعبه المختار، وهو لا يكترث بحجم التحفظ والرفض الذي يلقاه مساره. الانقلاب باقٍ ويتمدّد، وسيكون لغلق قوسيه آجلاً أو عاجلاً تكلفة باهظة.

> لا يكترث سعيّد بحجم التحفظ والرفض الذي يلقاه مساره. والانقلاب باقٍ ويتمدّد، وسيكون لغلق قوسيه آجلاً أو عاجلاً تكلفة باهظة

من اجل الديمقراطية، 15 مايو الجاري (ياسين قايدي/الأناضول)

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

في تذكّر حصار تعز

معن البياري

يبرع الحوثيون في اليمن في استنزاف خصومهم، ليس عسكرياً في ميادين المعارك وجبهاتها فحسب، وإنما أيضا في جولات التفاوض والمحادثات والوساطات المتقطعة والصعبة. يجيدون شراء الوقت وتقطيعه وتمييعه. يحترفون اصطناع المتاهات في الدخول في محادثات مع لجنة تتشكل من أجل هذا الملف، وفي التحفظ على لجنة أخرى بشأن ملف آخر. وللحق، غالباً ما ينجحون في إثارة التشويش الإعلامي في الأثناء، فلا يصير في وسع المراقب الوقوع على الصحيح وتمييزه عن غير الصحيح. وعندما تتيح فضائيات لممثلين عن الحوثيين (أو أنصار الله، كما يلحّون على تسميتهم هذه)، ترى هؤلاء متمكنين في صياغة ما يقولون، ودسّ الدعائي مع الحقيقي، مع إضافات لازمة، بمناسبة وغير مناسبة، عن «العدوان السعودي»، وضرورة وقفه لتحقيق السلام في اليمن. وفي الوسع أن يلحظ واحدُنا أنّ المهارة البادية لدى الحوثيين، في جرجرة الوسطاء والملتحقين بقوى العدوان (على ما يجري نعت خصومهم اليمنيين)، إلى مفاوضاتٍ تلو أخرى، ثم الوصول، بشقّ الأنفس، وبعد جهدٍ مضن، إلى نتائج متواضعة، في شأن هذه الجزئية أو تلك، تكاد تماثل النهجين الإسرائيلي والحكومي السوري على طاولات التفاوض والتداول في هذا الشأن وذاك. ولمّا كان إسحق شامير قد توعّد الفلسطينيين، بعيْد مؤتمر مدريد (أو في أثنائه، لا أتذكّر)، بأن يرهقهم في مفاوضات لا تخرج في شيء عشر سنوات، فإنّ النظام في دمشق يزاول هذا بكفاءة عالية، عندما يأخذ المعارضة، ومعها مبعوثو الأمم المتحدة، وبإسناد روسي وإيراني ظاهرين، إلى مفاوضات وجلسات في أستانة وسوتشي، مرة من أجل خفض التصعيد، وأخرى (أو أخريات على الأصح) من أجل التوافق على تركيبة لجنة دستورية، من أجل صياغة دستور لن ينكتب. والبادي أنّ الحوثيين يقتدون بصنيع الإسرائيليين الباهر في تيئيس الفلسطينيين من أي أمل يمكن أن يظفروا به، وبما يحترفه معاونو بشار الأسد في تتفيه فكرة التفاوض نفسه، وإيثار البقاء في مربع الاحتراب والقتل والتصعيد.

مناسبة الإتيان على البديهية أعلاه أنّ الحوثيين يحاصرون مدينة تعز منذ صيف العام 2015، بإغلاق الطرق المؤدية إليها، وما زالوا على هذا، على الرغم من أنّ رفع هذا الحصار من بنود اتفاق استوكهولم الموقع بين الحوثيين والشرعية اليمنية في نهاية 2019. وقد اشترط هؤلاء، لرفع الحصار وفتح الطرق عن المدينة التي يعاني ساكنوها من نقص حاد في الغذاء والدواء، استئناف الرحلات الجوية التجارية عبر مدينة صنعاء، والسماح بدخول الوقود عبر ميناء الحديدة، غير أنهم لم يتجاوبوا بشأن مطلب رفع هذا الحصار الشنيع من كل الجهات على المدينة وناسها. وفيما جاءت الأخبار على أن مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، الذي يرعى الهدنة الجارية في اليمن، ومدتها شهران، وتنتهي في 2 الشهر المقبل (يونيو/ حزيران)، يأمل استمرار الهدنة، فإنه تسلّم أسماء قائمة الوفد الحكومي الذي سيتفاوض قريبا في محادثات في عمّان مع الحوثيين، ولم يتسلم بعد أسماء وفد هؤلاء. وبحسب تقديرات وتقارير إخبارية، فإن «قضية» رفع الحصار عن تعز سيكون من بنود المفاوضات المرتقبة. وذلك فيما وجّه رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، رشاد العليمي، في 18 مايو/ أيار الحالي، خطاباً إلى الأمم المتحدة، طالبها فيه بضغوط على الحوثيين من أجل استكمال بنود الهدنة، بما فيها إنهاء حصار تعز وفتح المعابر والطرق المؤدية إليها. الأرجح أنه صحيح كلّ الصحة قول رئيس الوفد الحكومي المفاوض في قضية هذا الحصار، عبد الكريم شيبان، إنّ فتح ميناء الحديدة وتشغيل مطار صنعاء، قبل فتح طرق تعز ومنافذها، خطوتان دفعتا المليشيا الحوثية، بتعبيره، إلى مزيد من التعنت حيال المدينة، بعد تلبية مطالب هذه المليشيا من الهدنة الأممية. وبالنظر إلى أرشيف مثقل بمماطلات حوثية بلا عدد في غير شأن، وإلى اختلالات ميدانية في الأداء العسكري لقوى الشرعية، وإلى بؤس غير خافٍ في غير موضوع في الأداء السياسي لقوى الشرعية وحكومتها، لا يكون مستبعداً أن تفشل مفاوضات عمّان بشأن تعز. ولا يغادر واحدنا الحقيقة لو خلع على الأمم المتحدة القسط الأهم من المسؤولية في استمرار قضية حصار تعز، على الرغم من «التقدمات» غير القليلة من الشرعية باتجاه الحوثيين... لكن، من قال إنّ إسرائيل ونظام دمشق قد اكترثا للأمم المتحدة يوماً، فلماذا لا يفعل هؤلاء هذا، وهما قدوتان، إذا أبعدنا إيران مؤقتاً.

المستريحون في مصر

سامح راشد

نصب شخصٌ اشتهر بلقب «المستريح»، في عام 2015، على مئات المصريين، وجمع منهم أموالاً قدّرت بعشرات الملايين من الجنيهات، بحجّة توظيفها في مشروعات تدرّ مكاسب كبيرة في وقت قياسي. ومنذ ذلك الحين، بات لقب «المستريح» ملازماً لكل من يمارس النصب على المواطنين تحت عنوان توظيف أموالهم.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، ضُبط خمسة «مستريحين» استولوا على مئات ملايين الجنيهات المصرية. اثنان منهم كانا يعملان في محافظة واحدة، أسوان (أقصى جنوب مصر). وبينما ينتظر الخمسة المحاكمة أمام القضاء قريباً، لا تزال البلاغات تتوالى على الجهات العدلية بشأن نصّابين آخرين.

والمشترك بين هؤلاء جميعاً قدرتهم الفائقة على إقناع المواطنين البسطاء بإمكانية تحصيل مكاسب طائلة، تصل إلى ما يقرب من نصف قيمة أموالهم الأصلية، في وقت سريع. انتشرت هذه الظاهرة في مصر للمرة الأولى مطلع ثمانينيات القرن الماضي، على أيدي أحمد الريان وأشرف السعد وعبد اللطيف الشريف، ففي سنوات قليلة تحوّل الثلاثة من تجار عاديين إلى مؤسسات مالية ضخمة، تتعامل بمليارات الجنيهات داخل مصر وخارجها. وتحوّلت تجارتهم الأساسية من السلع المستوردة إلى المضاربة بأموال آلاف المصريين في البورصات الأجنبية. ومع تضخّم الكيانات الثلاثة حتى كادت تتجاوز الدولة تمويلاً وتأثيراً في الاقتصاد المصري جرى توجيه ضربة خاطفة لهم كشفت هشاشة الأوضاع القانونية والاقتصادية وغموض التعاملات المالية لأولئك الأباطرة الثلاثة.

وشأن أي جريمة أو انتهاك للقوانين، ليست حالات النصب باسم توظيف الأموال التي جرى الإعلان عنها إلا نسبة محدودة مقارنة بغير المعلن وغير المكتشف منها. المعنى الكامن في هذا المسلسل المتكرر من النصب والاحتيال أن السذاجة سمة ملازمة للمواطن المصري البسيط. بدليل وجود النصّابين منذ عهد حسني مبارك، ووقوع أعداد كبيرة من المصريين في شراك النصب، على الرغم من ضبط عشرات النصابين عبر عدة عقود. معنى آخر أهم، أن هؤلاء الذين يسهل النصب عليهم لا يثقون بالدولة ولا مؤسساتها، وإلا لاستثمروا تلك الأموال بشكل قانوني. كما أن حالة الاختناق والتضييق التي تفرضها السلطات في مصر على أي نشاط خاص، تجاري أو صناعي، كفيلة بإبعاد أي مواطن عن فكرة توظيف أمواله بطريقة شرعية وعلنية. وهو وضع مرشّح للاستمرار، بل والتفاقم، في ظل تكرار إقدام السلطات المصرية على إجراءات مفاجئة أو قرارات غير مفهومة، تُحدِث إرباكاً في دوائر الاقتصاد والتجارة، فضلاً عن الخسائر الفادحة التي يتكبّدها المستثمرون وأصحاب الأموال. تتتبع جهات المعلومات في مصر تلك الوقائع، وتعدّها مؤشّراً إلى حجم الأموال السائلة والثروات التي يملكها المصريون، وهو ما تستند إليه دوائر الحكم والقرار في اتخاذ قرارات خانقة، وتبني سياسات مجحفة اقتصادياً. متجاهلة بذلك أمرين مهمين وواضحين، إلا لمن يريد الهروب من الحقيقة، أن تلك الأموال لا تساوي شيئاً مقارنة بحجم الأموال الساخنة التي خرجت من مصر في الأعوام الماضية، بسبب غياب الاستقرار وافتقاد مناخ صالح للاستثمار. والأهم أن الملايين التي يختزنها المواطنون المصريون لا يقارن بمليارات الدولارات التي يكتنزها أباطرة المال والأعمال الذين يحتكرون بعض قطاعات الاقتصاد المصري، من دون حسيب أو رقيب. بل وأحياناً من دون تحصيل الضرائب المستحقة عليهم، اكتفاء بتبرّعاتهم لمشروعات وأغراض تسمّى «قومية» تابعة لمؤسساتٍ لا تخضع لأي محاسبة أو رقابة رسمية.

الأردن: الملكُ والأمير مجدّداً

مهند مبيضين

أغلق القضاء الأردني في 14 يوليو/ تموز 2021 ملف «قضية الفتنة»، بالحكم على رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق، باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد، بالحكم عليهما بالسجن 15 عاماً، وهي القضية التي ربط بها اسم الأمير حمزة بن الحسين، الأخ غير الشقيق للملك عبد الله الثاني، وقد حاول الملك عزل أخيه عن لائحة المتهمين وحمايته من الأثر القانوني، بفعل ما يتمتع به بصفته أميرا من حصانات، واعتقد الأردنيون أن الأمر جرى طيّه داخل الأسرة المالكة.

ومع أنّ الحديث عن «الفتنة» قضيةً ومساراً لم ينتهِ، وظلت الأقاويل والإشاعات تروج، وجرى تصوير حمزة بأنه ربما كان ضحيةً ومغرّرا به، وأصرّ بعضهم على دفاعه عنه، إلى أن جاءت رسالة الملك عبد الله الثاني إلى الأردنيين الخميس الماضي (19 مايو/ أيار)، وبعد عام ونصف العام على قضية الفتنة، لتؤكّد أن عتبة طموحات الأمير لم تكن مسألة الفتنة وحسب، وأن الملك عانى كثيراً في ضبط مسار الأخ الذي كان وليّاً للعهد، وحين جرى تصويب مسألة ولاية العهد ونقلها في عام 2009 إلى الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، المنصوص عليه بالدستور، يبدو أنّ الأمير حمزة لم يقتنع بذلك الإجراء، وأقنع نفسه بأنه يواجه منفرداً الزمن السياسي الأردني كله، وجملة واحدة، وأنّه من يملك الحلول.

قبيل حدث الفتنة ولاحقاً لها، جرى ترتيب تصدير جملة خطابات وتغريدات خاصة، بالأمير حمزة، ربما من بنات أفكاره أو من محيطين به لا ينصحونه حقّ النصيحة، وكان ذلك بنشر رسائل بلغةٍ كانت تحرص على أن تظهره أقرب للناس، وأنه الوحيد الذي يحافظ على إرث والده الملك الحسين، وأنه لا يقامر أو يُفسد في أموال الأردنيين... إلخ. تلك لغة لم يكن من صالح العائلة المالكة، ولا الحكم في الأردن، أن تصدر من أمير كان ذات يوم وليّاً للعهد، وقال الملك عنه، في رسالته الموجهة إلى الشعب، إنّه لم يأت بأيّ حلّ لأيّ مشكلة أشار إليها في خطاباته، والطلب الوحيد كان توحيد الأجهزة الأمنية تحت قيادته، كما أنّه، وإن كان قريباً في الخطاب ونبرة الصوت من والده الحسين بن طلال، إلّا أنّ تجربته في الإدارة والمواقع العامة محدودة، ولم يسعف نفسه بتمثل الدروس من والده وعمّه الأمير الحسن، كيف يحافظ الرجال على دولتهم ومُلكهم ومصالح شعبهم واستقرار بلدهم.

ففي الأردن وقت آخر يحتاج الشعب أن ينشغل به، هو وقت السياسات والإصلاح والدَيْن العام والبطالة وتحدّيات التعليم، عدا عن ذلك الأمن الوطني ومهدّدات الجوار، وكذا ملفات الأردن التي يحملها الملك عبد الله في العالم، مثل القدس والحدود الشمالية وتمدّد إيران في المنطقة.

وبالعودة إلى رسالة الملك عبد الله إلى الشعب الأردني، وهي دقيقة في كل تفاصيلها، وتظل نادرة ومثيرة، وتحجز مكانها في دراسة أي مؤرّخ لتاريخ العائلة المالكة في الأردن، ولا يمكن التقليل من شأن التوتر الذي أحدثه الأمير حمزة لأخيه الملك وللشعب الأردني أيضاً وللمؤسّسات الأمنية، إلى الحد الذي خرجت به هذه الرسالة بتلك التفاصيل والوضوح. وفي متن الأحداث وتفاصيلها الكثير ربما مما لم يقله الملك، حفاظا على مزيد من الاحترام لتاريخ العائلة، وللأردن دولة، وهي، وإن كانت شارحة لأسباب صدور الإرادة الملكية بالموافقة على توصيات مجلس العائلة الملكية تقييد حركات الأمير حمزة بن الحسين الأخ غير الشقيق للملك واتصالاته، إلا أنها أيضا وثيقة تاريخية، وتأكيد على أنه ليس لدى الملك ما يخفيه، وهو الذي اعتاد أن يصدر البيانات عن أي لغط أو مجرّد إشاعات تمسّه أو تمسّ الأردن، وقد حدث ذلك مع بدايات الربيع العربي، حين أصدر الديوان الملكي بياناً عن الأراضي التي سجّلت باسم الملك (ديسمبر/ كانون الأول 2011)، وكان هناك بيان من الملكة رانيا جرّاء إشاعاتٍ طاولت مصروفاتها (يناير/ كانون الثاني 2019). بمعنى آخر، ليس لدى ملك الأردن وعائلته ما يُخشى توضيحه للناس، وهو نهج واضح. كما أن الملك لا يستطيع اتخاذ قرارات منفردة بشأن حريات الأفراد، بل هناك قوانين ومجالس ومحاكم. والإجراء الذي صدر عن مجلس العائلة (في ديسمبر/ كانون الأول 2021، وأعلن عنه في رسالة الملك) رفع الحرج عن أي أحد أو طرف، وحافظ على مقام العائلة المالكة، وهو إجراء يتصل بالأمير حمزة فقط، أما أسرته الصغيرة فهي مصانة بكل كرامة. بيد أن محلّ الاستثناء في الرسالة الملكية إلى الأردنيين ليس في معلوماتها الخاصة بعلاقة تربط ملكا بشقيقه الطامح إلى أدوار مختلفة، ولا في غضب الملك من تصرّفات أخيه التي وصفها وشخّصها للجمهور الأردني، ولا الاستثناء في تركيب الرسالة وبنيتها اللغوية، وإنما محل الاستثناء في رغبة الملك في مشاركة الناس عموماً في موضوع يخص العائلة الحاكمة، ودونما إخفاء للأحداث. وليس من المهم الإجابة عن سؤال إلى من وجّه الملك رسالته؟ إلى الخارج أم الداخل؟ بل المهم أنّه أراد القول للناس إنّ أمراً جللاً أصاب العائلة، كان يجب أن يوضح لهم، ويُزال الالتباس عنه، فالأردنيون شعبٌ محترم ومتعلم ومؤهل لتلقي مثل تلك التوضيحات. وهذا الأمر الجلل كان ضرره يتعدّى العائلة المالكة إلى الدولة والمجتمع، ولذا يجب ألّا يبقوا فريسة للحروب الإلكترونية وحملات التشهير والتأويل، أو لمعلومات مغلوطة تخصّ مسألة الأمير حمزة.

لقد وضعت الرسالة الأمير حمزة، أمام خيار ارتضاه لنفسه، وفقا لتصرفاته التي أشار إليها الملك وإلى الوقائع المتضمنة إياها، عنوان هذا الخيار القانون والمؤسسات، إذ أراد الملك عبد الله، في إيضاحه للشعب، توكيد أنّ مسألة الخلاف العائلي يجب أن تُحكم مؤسسيّاً من خلال مجلس العائلة المالكة، المشكل وفقاً لقانون الأسرة المالكة في الأردن، والذي يعود إلى عام 1937.

ومن يدقّق في مضامين النص يرصد جملة أحداث ومواقف، وتعدّيات وإساءات لمؤسسات الدولة وعدم احترام للمواثيق، أشار إليها الملك، وحاول معالجتها بالصبر والحكمة وتدخل العائلة، وعلى رأسها الأمير الحسن بن طلال. لكنّ تلك التدخلات وتلك المواقف المتعدّدة التي اتخذها الأمير حمزة لاحقاً، ورسائله إلى أخيه الملك عبد الله، ومنها الاعتراف بالخطأ، ثم رسالته التالية التي خلع فيها عن نفسه لقب الأمير، تكشف عن إشكالية خاصة بالأمير، كان يمكن أن تتطور سلباً، لو غفل الملك وأجهزته الأمنية عن مجملها، وهي قضية ليست سهلة ومتصلة بقضية الفتنة التي كان حمزة قد عُزل عنها، من المفترض أن يضعه أمام حالة من التقدير لأخيه الملك الذي رفع شأنه وأعزّه بالحل داخل الأسرة ووفقاً لقانونها، لكنّ ذلك لم يحدُث. ولعلّ إعادة الملك توصيف رئيس الديوان الملكي الأسبق، المحكوم في السجن، بوصفه «خائن الأمانة» رسالة إلى حمزة وتذكير بمسار كان مزعجاً ومؤلماً للملك وللأردنيين الذين دأب حمزة يحدّثهم أنّه ينتمي للإرث الهاشمي، وأنّه المدافع عن مصالحهم واستعادة دولتهم... لكن كيف لأميرٍ تعلم في مدرسة الحسين أن يحدّث الناسَ بفضائل آل البيت، في ظل الظرفية التي حضر فيها إليه وتواصل معه «خائن الأمانة» الذي خان شقيقه الملك؟

> السلطة في الأردن ليست مسألة بحثية نظرية، ولا حالة انتقال ديمقراطي مطلوبة لإثبات الشرعية
>
> رسالة الملك عبد الله إلى الشعب الأردني دقيقة في تفاصيلها، ونادرة ومثيرة، وتحجز مكانها في دراسة أي مؤرّخ لتاريخ العائلة المالكة

ولم يكن أجمل من الصبر هنا وإعمال الحكمة، إذ كان على الملك، في تلك الحالة، أن يتمنى من أخيه الرشد والالتزام بحل العم الكبير الحسن بن طلال ووساطته، لكن ذلك لم يجر كما يقول الملك في رسالته: «لكن، وبعد عام ونيف، استنفد خلالها كل فرص العودة إلى رشده والالتزام بسيرة أسرتنا، فخلصت إلى النتيجة المخيّبة أنه لن يغير ما هو عليه»، متابعاً: «تأكدت بأنه يعيش في وهم يرى فيه نفسه وصياً على إرثنا الهاشمي، وأنّه يتعرض لحملة استهداف ممنهجة من مؤسساتنا».

بهذه الصيغة، يكشف الملك أنّ أخاه لم يلتزم، وأنّ القرار الذي اتخذه بتقييد حركاته لم يكن وليد لحظته، بل هو مقرّر من العام الفائت، وأنّ خيار القانون مفتوحٌ أمام الأمير حمزة، لكنه طلب منه تحمّل النتائج. ولكن هل يشكل قرار تقييد الحركة والاتصالات نهاية لهذه الأزمة، وماذا لو لم يتوقف الأمير حمزة عن إثارة المشكلات؟ لعلّ الرسالة أجابت عن ذلك: «وبناء على ذلك، سيبقى حمزة في قصره التزاماً بقرار مجلس العائلة، ولضمان عدم تكرار أيٍّ من تصرفاته غير المسؤولة، والتي إن تكرّرت سيتم التعامل معها» فالتكرار متوقعٌ منه، لكن الباب مفتوحٌ على شكل التعامل معه، وهو أمرٌ ظل مفتوحاً في النص.

ختاماً، بات الأردنيون أمام تفاصيل مثيرة، وأمام وقائع، ومعلومات جديدة، عن ولي العهد السابق، حمزة بن الحسين، غير المنصوص عليه دستورياً، لكنهم اليوم أمام تحديات كبيرة تستحق منهم العمل لأجل تجاوزها، فالسلطة في الأردن ليست مسألة بحثيةً نظرية، ولا حالة انتقال ديمقراطي مطلوبة لإثبات الشرعية، والملك عبد الله لم يأتِ على دبابة، وهناك دروسٌ وعبر كثيرة أمام الأردنيين، ولديهم قيادة وعائلة محترمة تحكمهم.

(أستاذ جامعي أردني)

خطط توسيع الناتو والمظالم التركية

محمود علوش

تعرف عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان براعته في إتقان فن اللعب على التناقضات في علاقات بلاده الخارجية، وتحويل الأزمات إلى فرص. وأحدث مثال على ذلك معارضته مساعي انضمام فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مستشهداً بتاريخ البلدين في احتضان مؤيدين لحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية وتنظيم فتح الله غولن. على الرغم من أن أنقرة تتبنّى موقفاً مبدئياً داعماً لتوسيع الحلف، إلاّ أنها غير مستعدّة الآن للموافقة على ضم الدولتين من دون الحصول على مكاسب. عندما أعلن أردوغان، الأسبوع الماضي، أن بلاده ستُعارض توسيع «الناتو»، قدّم المسؤولون الأتراك قائمة من الشروط للسويد وفنلندا مقابل الموافقة على انضمامها للحلف. وكان في مقدمتها تسليم مطلوبين لأنقرة يعيشون في البلدين، والإقرار علناً بأن الوحدات الكردية تنظيم إرهابي، فضلاً عن رفض القيود التي فرضها البلدان على المبيعات العسكرية لتركيا، قبل ثلاثة أعوام، رداً على هجومها على الوحدات الكردية. لكنّ هذه القائمة توسّعت ضمنياً فيما بعد، لتشمل دعوةً من أردوغان إلى «الناتو» لدعم إنشاء منطقة آمنة على الحدود التركية السورية لإيواء اللاجئين وضمان أمن الحدود الجنوبية لتركيا. كان ذلك بمثابة مؤشّر واضح على أن الاعتراض التركي لا يتعلق بالمشكلة مع فنلندا والسويد فحسب، بل يرتبط بقائمة طويلة من المظالم التركية مع شركائها الغربيين.

إحدى المميزات الرئيسية التي دفعت كثيرين من أعضاء «الناتو» إلى الانضمام إليه بعد تشكيله في خمسينيات القرن الماضي كانت الضمانة الأمنية الجماعية التي يمنحها الحلف لأعضائه. مع ذلك، لم تجد أنقرة أنها استفادت بالشكل الكافي من هذه الميزة، حتى في الظروف التي كانت في أمس الحاجة إليها. في أعقاب اندلاع الأزمة التركية الروسية على خلفية إسقاط تركيا المقاتلة الروسية في سورية عام 2015، لم يستجب «الناتو» لدعوة أنقرة إلى الدفاع عنه. وعندما أطلقت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سورية والعراق، قدّمت الدول الغربية الدعم العسكري لوحدات حماية الشعب الكردية التي تُصنفها أنقرة منظمة إرهابية. كما عارضت الولايات المتحدة، ولا تزال، طلب تركيا تسليمها فتح الله غولن، الذي تتهمه أنقرة بالضلوع في محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في صيف 2016. وقبل عامين، فرضت الولايات المتحدة عقوباتٍ على تركيا لشرائها منظومة إس 400 الصاروخية من روسيا، وأخرجتها من مشروع تصنيع مقاتلات إف 35... وقائمة المظالم التركية تطول. على مدى السنوات الماضية، واصلت واشنطن مماطلتها في نقاش حقيقي لهذه المظالم، لكنّ الثمن الذي تكبّدته العلاقات التركية الغربية كان كبيراً. واختارت أنقرة الدخول في شراكة متعدّدة الأوجه مع روسيا، بينما استمرت العلاقات التركية الأوروبية بالتراجع، بعد أن فقدت أنقرة الأمل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

على عكس الظروف الماضية التي لم تسمح لتركيا بفرض مظالمها على الغربيين، فإن الظروف الحالية تُساعدها في ذلك. بقدر ما شكلت الحرب الروسية على أوكرانيا تحدّياً كبيراً أمام أنقرة لموازنة علاقاتها بين موسكو والغرب، فإنها وجدت فيها فرصةً لإعادة تشكيل علاقاتها مع الغربيين على قاعدة أكثر توازناً مما كانت عليه خلال العقود الماضية. لقد أعادت هذه الحرب القيمة الجيوسياسية لتركيا بالنسبة للغرب على أكثر من صعيد. كان من المقرّر أن يزور وفد فنلندي وسويدي أنقرة للتوصل إلى تسوية بشأن المطالب التركية، لكنّ أردوغان أغلق الباب أمام الزيارة، ليس لقطع الطريق على انضمام الدولتين إلى «الناتو»، بل لعدم حصر قائمة المطالب بهما. ولا تبدو مصادفة أن الجدل الذي أوجدته أنقرة، بخصوص توسيع «الناتو»، تزامن مع زيارة وزير خارجيتها إلى نيويورك لعقد أول اجتماع للجنة المشتركة الأميركية التركية، التي تشكلت أخيرا، بهدف إيجاد حلول للقضايا الخلافية بين البلدين، وهي كثيرة ومعقدة. وعلى الرغم من جدّية أنقرة في التمسّك بموقفها من توسيع الحلف، أبدت واشنطن ثقة بتجاوز هذه الإشكالية، في مؤشّر على استعدادها لتقديم بعض التنازلات لأنقرة، لا سيما في مسألة صفقة بيع مقاتلات إف 16 لها.

بالنظر إلى أن ما تطلبه أنقرة الآن للموافقة على ضم فنلندا والسويد إلى حلف الناتو يتعلق، بشكل أساسي، بخلافاتها العميقة مع الدول الغربية بشأن مسألة مكافحة الإرهاب والعقوبات، فإن الجدل المثار بهذا الخصوص يفتح نقاشاً واسعاً بين تركيا والغرب في معظم القضايا العالقة. مع ذلك، لا يزال من غير الواضح بعد ما إذا كان الغربيون مستعدين بالفعل لتقديم تنازلاتٍ لكل ما تطرحه أنقرة، لا سيما أن هذه التنازلات لن تعني فقط التأكيد في الموقف السياسي على دعم تركيا في كفاحها ضد الإرهاب، بل ستدفع الغربيين إلى إحداث تغيير جذري في مقاربتهم بعض القضايا الرئيسية مع أنقرة، كالمسألة الكردية، والانخراط، بشكل فعال، في دعم الجهود التركية لتحقيق الاستقرار في المناطق الآمنة التي أنشأتها في شمال سورية لإيواء اللاجئين، وما يتطلبه ذلك من تقديم دعم مالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذه المناطق، لتهيئة الأرضية لعودة طوعية للاجئين، مع الأخذ بالاعتبار أن جهود تركيا لإعادة اللاجئين لن تخدم فحسب استراتيجية أردوغان في تخفيف عبء اللاجئين على بلاده، بل تصبّ كذلك في صالح الدول الأوروبية، كونها ستمنع مستقبلاً تدفق موجات لجوء جديدة صوب أوروبا في حال تدهور الأوضاع في شمال سورية.

في ظل أن النقاش الرئيسي في مسألة توسيع «الناتو» يتعلق بالسويد وفنلندا، يريد أردوغان من هاتين الدولتين إدانة حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له علناً، شرطاً لانضمامهما إلى «الناتو». كما يريد منهما الضغط على المتعاطفين مع حزب العمال الذين ينشطون في بلدانهم، فضلاً عن رفع قيود تصدير الأسلحة على تركيا. ولكن الاستجابة للمطالب التركية لا تبدو ميسرة، وأي تحرك بهذا الاتجاه يُمكن تفسيره تملقا لأردوغان وقد لا يحظى بشعبية لدى الناخبين السويديين. ومن المرجح أن تقاوم حكومة أندرسون الانجرار إلى مفاوضاتٍ بشأن سياسة تسليم المجرمين، على سبيل المثال، أو صادراتها من الأسلحة. بدلاً من ذلك، من المرجّح أن يحاول الدبلوماسيون السويديون تجنيد الحلفاء للضغط على تركيا، حتى لا تمنع انضمام بلدهم إلى «الناتو». أما الخلاف مع فنلندا فهو أقل تعقيداً، فلا توجد في البلد أقلية كردية كبيرة. أوقفت فنلندا، مثل السويد، صادرات الأسلحة إلى تركيا في 2019، لكن هذه التجارة كانت صغيرة. في العقد الماضي، صدّرت فنلندا ما قيمته 60 مليون يورو من السلع المصنفة أسلحة إلى تركيا، بما في ذلك الذخيرة ومعدّات الحماية واللوحات المدرّعة.

> يريد أردوغان من السويد وفنلندا إدانة حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له علنًا، شرطاً لانضمامهما إلى «الناتو»
>
> تنطوي اللعبة التي يُمارسها أردوغان على بعض المخاطر، وقد تؤدّي إلى انهيار أعمق في علاقات بلاده مع الغرب
>
> استجابة السويد للمطالب التركية لا تبدو ميسرة، وأي تحرك بهذا الاتجاه يُمكن تفسيره تملقاً لأردوغان وقد لا يحظى بشعبية لدى الناخبين السويديين

على عكس تعقيدات الموقف الغربي من المسألة الكردية، قضية صفقة مقاتلات إف 16 غير معقّدة مع ميل إدارة الرئيس جو بايدن إلى تمريرها. مع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة مترددة في رفع العقوبات التي فرضتها على صناعات الدفاع التركية. على الرغم من أن هذه العقوبات لم تكن مؤثرة بشكل كبير على أنقرة، إلاّ أن رفعها يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لأردوغان. ولم تُفعل تركيا منظومة إس 400 الروسية على الرغم من مضي عدة سنوات على شرائها، وهو ما ترك الباب مفتوحاً أمام التفاوض بين أنقرة وواشنطن بخصوص هذه المسألة. على اعتبار أن معظم القضايا الخلافية بين أنقرة والغرب مرتبطةٌ بعضها ببعض، فإن حدوث تقدّم في إحدى هذه القضايا سينعكس إيجابيا على مواقف الطرفين في القضايا الأخرى. سيواصل أردوغان الضغط على الغرب أملاً في دفعه إلى تبنّي مقاربة جديدة شاملة للعلاقات مع تركيا، التي يبدو أنها تعلمت من أخطاء الماضي، وأصبحت أكثر عناداً في إجبار الغربيين على النظر في قائمة مظالمها وعدم منحهم كل ما يُريدونه منها من دون مقابل. علاوة على ذلك، لا يصبّ عامل الوقت في الأزمة الجديدة بشأن توسع «الناتو» في صالح الغرب، فبقدر ما لضم فنلندا والسويد إلى الحلف أهمية حيوية له، فإن الإسراع في هذه العملية يكتسب أهمية كبيرة أيضاً، ما يُقلّص من فرص المناورة أمام الدول الغربية للتهرّب من الاستماع للهواجس الأمنية التركية. مع ذلك، تنطوي اللعبة التي يُمارسها أردوغان على بعض المخاطر، وقد تؤدّي إلى انهيار أعمق في علاقات بلاده مع الغرب.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads